

عقوبات واشنطن لردع نووي طهران تصل حدودها القصوى

استئناف إيران تخصيب اليورانيوم ورقة ضغط هدفا تحسين شروط التفاوض



ماذا وراء تعنت طهران

الخارجية الفرنسية انبسطت فون دير مول إن باريس تحت إيران على التراجع عن قراراتها والتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، فيما قالت المتحدثة باسم فيديريكا مغيريني (التي تمثل الدبلوماسية العليا للاتحاد الأوروبي) "نحن قلقون للغاية".

إن السجل في جانب منه أوروبي إيراني، فيما واشنطن ممعنة في سياسة العقوبات التي طالمت قبل أيام تسعة أعضاء من حاشية علي خامنئي، بما في ذلك أحد أبنائه ومدير مكتبه، وبينما تعبر موسكو وبكين عن مواقفها تهدد أن تصورات إيران مطلقية لكنها تهدد الاتفاق النووي، يتساءل البعض عن حكمة استراتيجية طهران في الضغط على الأوروبيين وإعطائهم مهلة شهرين قبل الذهاب إلى تهديد الاتفاق، في غياب عائداتها النفطية من أي قيود. فيما لم يكن واضحا ما إذا كانت الخطة الفرنسية تلحظ التفويض حول برنامج إيران للصواريخ الباليستية. وتقلق أوروبا من أمر تخفيض إيران للالتزامات في الاتفاق النووي، وقالت المتحدثة باسم وزارة

وتعتقد مصادر إيرانية مراقبة أن طهران تشعر أن موازين القوى ليس لصالحها للذهاب إلى المفاوضات وأنها تحتاج إلى ممارسة المزيد من الضغوط والتلويح بذهابها بعيدا في اختراق الاتفاق النووي قبل الموافقة على أي طاولة حوار. وتقول المعلومات إن ماكرون كاد ينجح في جمع تراسب وروحاني في نيويورك قبل أن يرفض الأخير في اللحظة الأخيرة هذا اللقاء، علما أن روحاني عاد وأقر بعد عودته إلى طهران، أن "الخطة الفرنسية كانت مقبولة".

واقترح ماكرون خطة لتلزم فيها إيران بالتزاماتها في اتفاق فيينا، وقبول المفاوضات لتمديد الاتفاق إلى ما بعد 2025، ووضع حد لسياساتها العدوانية. بالمقابل تحصل طهران على رفع العقوبات الأمريكية وإمكانية تحرير عائداتها النفطية من أي قيود. فيما لم يكن واضحا ما إذا كانت الخطة الفرنسية تلحظ التفويض حول برنامج إيران للصواريخ الباليستية. وتقلق أوروبا من أمر تخفيض إيران للالتزامات في الاتفاق النووي، وقالت المتحدثة باسم وزارة

الدولية للطاقة الذرية، مثل بقية أنشطة إيران النووية. وأكد أن التدابير التي اتخذتها بلاده قابلة للتوقف، وأن طهران مستعدة إلى تنفيذ الكامل التزاماتها بمجرد احترام الأطراف للالتزامات.

ويرى مراقبون أن روحاني ما زال يفتح أبواب المفاوضات، وأن ما أعلنه حول منشأة فوردو ورقة ضغط تريد إيران من خلالها تقوية موقعها التفاوضي. وتسعى طهران للإعلان أنها ليست دولة معزولة وانها على تواصل مع دول العالم حتى لو كان الأمر يجري خلف الكواليس، حسب تعبير روحاني.

غير أن أمر ذلك التفاوض يتناقض مع ما أعلنه المرشد الإيراني علي خامنئي قبل أيام عن رفض بلاده التفاوض مع الولايات المتحدة، ويتناقض أيضا مع الهجوم الذي شنه ضد فرنسا ورئيسها إيمانويل ماكرون بسبب سعي الأخير لتعبيد الطريق للقاء بجمع الرئيسين الأميركي والإيراني على هامش أعمال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر الماضي. وذهب المرشد إلى وصف ماكرون بالسادقة وإتهامه بالوقوف مع الولايات

وأضاف "ساجري مناقشت في الأيام المقبلة، بما في ذلك مع الإيرانيين وعلينا أن نستخلص النتائج بشكل جماعي".

يبدو أن طهران لا تملك خيارات كثيرة غير تلك الضغوط التي تمارسها والمتعلقة بالملف النووي. فقد علقت طهران تهديداتها الأمنية والعسكرية، وعادت إلى الحديث عن التعاون الأمني في مضيق هرمز ومياه الخليج بدل التهديد بإغلاقه، كما أنها فسلت في جز واشنطن وبلدان المنطقة إلى أي صدام عسكري.

في المقابل تستمر واشنطن في الرفع من مستويات ضغوطها منذ أن دخلت تلك العقوبات في طور موجه لإيران حين قررت إدارة ترامب في مايو 2019، تنفيذ استراتيجية الضغوط القصوى، وشدت عقوباتها بإزالة الإعفاءات التي كان يتمتع بها زبائن إيران الثمانية الكبار من الخام الإيراني، بما في ذلك الصين والهند واليابان.

وتعمل طهران على اتخاذ مواقف لا تمثل أي قطعة مع المجتمع الدولي. فقد أعلن روحاني أن أجهزة الطرد المركزي لفوردو ستظل تحت مراقبة الوكالة

أثار إعلان الرئيس الإيراني حسن روحاني عن استئناف بلاده تخصيب اليورانيوم في مصنع فوردو تحت الأرض، على بعد حوالي 180 كلم جنوب طهران، جدلا دوليا متجددا غير من مواقف بعض الدول مثل فرنسا التي وصفت الخطوة عبر رئيسها إيمانويل ماكرون بـ"الخطيرة"، لكن هذا القرار لم يفاجئ الدوائر الأميركية المطلعة بشكل عميق على الملف والتي تعتبر أن ما تنتهجه إيران لا يعدو أن يكون سبب محاولة جديدة لفرض ضغوط تمكنها من توقيع جديد أثناء التفاوض بشأن الاتفاق النووي، مرجعين أيضا جرة طهران لإدراكها أن العقوبات الأميركية المفروضة عليها قد وصلت حدودها القصوى ولم يعد لها أثر نوعي يردعها.

صدامية ضد طهران قد تؤثر سلبا على حملة تراسب الرئاسة، فإن طهران تبدو للوهلة الأولى أكثر رشاقة في شن هجماتها المضادة.

ويتوافق ما أعلن عنه روحاني مع المرحلة الرابعة من خطة تخفيض التزامات إيران في إطار الرد على انسحاب واشنطن الأحادي من الاتفاق النووي. فمُنذ شهر مايو الماضي بدأت طهران في إنتاج اليورانيوم المخصب بنسبة 4.5 بالمئة، وهو معدل أعلى من الحد الأقصى البالغ 3.67 بالمئة الذي نصت عليه الاتفاقية، ولكنه يبقى بعيدا عن معدل الـ90 بالمئة الذي يحتاجه اليورانيوم لإنتاج القنبلة النووية.

وتتحدث بعض التقارير عن أن إيران تنتج هذه الأيام 5 كيلوغرامات من اليورانيوم المخصب يوميا، مما يؤدي إلى تجاوز الحد الأقصى البالغ 300 كيلوغرام من المخزونات التي يفرضها اتفاق فيينا. وتبني طهران استراتيجيتها المتدرجة على سياق هدفه عزل الموقف الأميركي وجرمانه من أي تضامن من قبل بقية البلدان الموقعة على الاتفاق.

واشنطن - لم تتفاجأ الدوائر الأميركية بما أعلنته إيران عن استئنافها تخصيب اليورانيوم في مصنع فوردو تحت الأرض، لأن ما أعلنه الرئيس الإيراني حسن روحاني كانت طهران قد هدته به قبل أشهر في محاولة للضغط على شركاء الولايات المتحدة الموقعين على الاتفاق، لاسيما الدول الأوروبية منها.

وتزامنا مع الخفض الجديد من قبل طهران للالتزامات داخل الاتفاق النووي الموقع في فيينا عام 2015 مع مجموعة الـ5+1، فإن واشنطن بدأت تشعر أن طهران تستغل الانقسام الدولي حول الموقف من قرار الرئيس الأميركي دونالد ترامب الانسحاب من الاتفاق، وتستخدم حالة الشلل التي تعترى الأوروبيين داخل هذا الملف، علاوة على اشتغال ترامب وإدارته بالانتخابات الرئاسية من جهة، ومحاولة عزل الرئيس الأميركي من قبل الكونغرس من جهة أخرى، لفرض أجندتها داخل هذا النزاع.

إيمانويل ماكرون
الخطوة الإيرانية
الأخيرة خطيرة وتهدد
تغييرا كبيرا

وخطت طهران خطوة بعيدة في إعلانها الثلاثاء عن استئناف تخصيب اليورانيوم في مصنع فوردو تحت الأرض، على بعد حوالي 180 كم جنوب طهران. وكانت اتفاقية فيينا قد منعت استخدام أجهزة الطرد في هذه المنشأة لأغراض التخصيب وجعلت من "فوردو" موقعا لأعمال البحث العلمي.

وترى مصادر دبلوماسية أن العقوبات الأميركية وصلت إلى حدود قصوى، وأن الكلام عن مستويات جديدة من العقوبات لم يعد يشكل إضافة نوعية كبرى على الأعباء التي تتكبدها إيران جراء عقوبات واشنطن. وتضيف المصادر أنه مع تكرر التأكيد من قبل واشنطن على استبعاد الخيار العسكري، ومع اضطراب إدارة ترامب إلى عدم المخاطرة بأي إجراءات

هل يفسد الأكراد التحالف التركي القطري الدافئ

وقال روبرتس، مؤلف كتاب "قطر: تامين الطموح العالمية للمدينة الدولة"، "لا أمل في الشعور بالإثارة حيال تشويه قناة الجزيرة لهذا أو ذاك".

الإعلام الموالي للنظام
التركي يتهم قناة الجزيرة
الإنكليزية بنشر دعاية
معادية لتركي في ما يتعلق
بقضية أكراد سوريا

وأردف قائلا "إنها بيروقراطية وجميع البيروقراطيات ثابتة ومرنة بطرقها الخاصة... نأصدرا ما نعتقد أن الحكومة القطرية أجبرت قناة الجزيرة على فعل أي شيء. اعتقد أنه من المحتمل أن يكون أفراد الجزيرة قد قرروا من تلقاء أنفسهم التودد إلى رؤسائهم القطريين، أو أنهم فطنوا أن قضيتهم صحيحة فحسب".

في الحالين، تتجنب وسائل الإعلام التركية الموالية للحكومة المخاطرة، ربما لأن تركيا تتوقع فتح قاعدة عسكرية جديدة في قطر بحلول نهاية العام.

وقالت ديلي صباح إن "مستقبل الشراكة بين تركيا وقطر في خطر... قبل أن يفوت الأوان، تحتاج الجزيرة إلى التخلص من جميع الأفراد الذين يسعون إلى تسميد هذا التحالف بزريعة الصحافة المستقلة".

وقالت صحيفة ديلي صباح إن قناة الجزيرة اتهمت تركيا بترحيل اللاجئين السوريين "دون أي دليل". وفي الأسبوع الماضي، قالت منظمة العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش إن تركيا قامت بترحيل السوريين وحذرت من أي عودة مستقبلية إلى منطقة الصراع.

وقالت الافتتاحية إنه في الوقت الذي واصلت فيه قناة الجزيرة العربية تقديم الفوارق الضرورية في سوريا، سعت قناة الجزيرة الإنكليزية إلى إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية في المنطقة.

وأشار الدكتور علي بكير، المحلل السياسي المقيم في أنقرة، إلى أنه كتب مقالا لقناة الجزيرة الإنكليزية في الشهر الماضي يدافع فيه عن الهجوم التركي على سوريا، وبالتالي يبدو أن موقع القناة لم يتخذ موقفا معارضا لتركي.

لكن بكير اعتبر أن ديلي صباح هي خيار سيء للتعبير عن الشكاوى بين الحلفاء، وقال لموقع "أحوال تركية"، "اعتقد أنه مهما كانت المشكلة المتعلقة بتغطية قناة الجزيرة الإنكليزية، فإن القطريين كانوا سيفضلون بالتأكيد نقل مثل هذه المشكلة عبر القنوات المناسبة".

ويرى ديفيد روبرتس، المحاضر في كلية كينغز كوليدج لندن والزميل غير المقيم في معهد دول الخليج العربية في واشنطن، أن أنقرة شديدة الحساسية في هذه الحالة، لأن العاملين في قناة الجزيرة يتخذون قراراتهم التحريرية الخاصة في حوالي 90 في المئة من الوقت.

ومنذ شنه في التاسع من أكتوبر، أدى هجوم تركيا في شمال شرق سوريا إلى مقتل المئات من الأشخاص وتشريد حوالي 300 ألف شخص. واتهمت وسائل الإعلام الدولية والمنافذ الإخبارية الغربية أنقرة في الأسابيع الأخيرة بارتكاب التطهير العرقي وجرائم الحرب وما هو أسوأ من ذلك.

واستخدمت قوات سوريا الديمقراطية تعبير "الإبادة الجماعية" لوصف تصرفات تركيا، مثلما فعلت بعض الصحف البريطانية وكما فعل سنانور أميركي واحد على الأقل.

وفي الأسبوع الماضي، بدأ أن مجلس النواب الأميركي يعاقب تركيا على هجومها، حيث صوت لصالح فرض عقوبات على أردوغان ومسؤولين آخرين بسبب الهجوم على سوريا وقام بتمرير قرار يعترف بالإبادة الجماعية للأرمن. يبدو أن كل هذا قد وضع حلفاء تركيا في الناتو في موقف غير مريح. ونكرت صحيفة التايمز الأثين الماضي أن الأمم المتحدة قررت عدم البحث عن آثار الفسفور الأبيض في هجوم شنه مقاتلون تدعمهم تركيا في الأونة الأخيرة، مما يشير إلى تردد أعضاء حلف الناتو، في ما يبدو، في التحقيق في جرائم الحرب المحتملة التي ارتكبتها تركيا وشركاؤها في سوريا.

الجزيرة كانت أسوأ. وقال التقرير "إن قناة الجزيرة الإنكليزية تذهب إلى أبعد من ذلك وتصف حتى المنظمة الأم لحزب العمال الكردستاني بأنها مجرد "مقاتلين أكراد"، وتبرئها بالكامل من تاريخها الدموي".

وأضاف التقرير "من خلال وصف وحدات حماية الشعب بأنها 'الأكراد' أو 'القوات الكردية'، فإنها في الواقع ترتقي إلى مستوى دور ممثلي الشعب الكردي ككل".

أنهم نشطاء مضطهدون. بالقرع على عربة وسائل الإعلام الغربية التي تنتقد تركيا، وشوهدت الشبكة العمالية التركية التي جرت في شمال شرق سوريا".

ويتمثل موقف تركيا في أن قوات سوريا الديمقراطية التي يقودها الأكراد، ووحدات حماية الشعب الكردية التابعة لها، تمثل امتدادا لحزب العمال الكردستاني، الذي يخوض تمردا في تركيا منذ 35 عاما وتضعضع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك تركيا على قائمة المنظمات الإرهابية.

وتقول أنقرة إن هذا جعل الكيان الكردي على طول الحدود السورية يمثل تهديدا وجوديا واستلزم توغل تركيا، على الرغم من حقيقة أن قوات سوريا الديمقراطية لعبت دورا مهما في الجهود التي قادتها الولايات المتحدة لإحلال الهزيمة بتنظيم الدولة الإسلامية (داعش).

وقدم تحليل محطة تي.آر.تي وولد بالتفصيل التغطية المعادية لتركي في كل من قناة الجزيرة وقناة العربية.

محطة تي.آر.تي وولد بالتفصيل التغطية المعادية لتركي في كل من قناة الجزيرة وقناة العربية، وأشار إلى أن تغطية



دايفيد ليبسكا

بدأت المنافذ الإخبارية التركية الموالية للحكومة في مهاجمة تغطية قناة الجزيرة المملوكة لقطر للهجوم التركي على سوريا، مما يشير إلى مشكلة محتمة في تحالف تركيا وقطر المفترض أنه دافئ.

وباتت تركيا وقطر في السنوات الأخيرة حليفين وثيقين. وعندما قاطعت السعودية والإمارات والبحرين ومصر قطر في منتصف عام 2017، أرسل الرئيس رجب طيب أردوغان إمدادات غذائية طارئة وقوات إلى قطر والزم بتوسيع الوجود العسكري التركي هناك. وحينما تراجعت الليرة التركية في أغسطس 2018، وعد أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني باستثمارات قطرية بقيمة 15 مليار دولار في تركيا.

لكن صحيفة "ديلي صباح" الموالية للحكومة التركية، قالت "إن هذا التحالف الذي لا يتزعزع يواجه تهديدا فيما يبدو من الداخل"، لتتحدث بتوسع عن شكوى مماثلة جاءت في تحليل مطول قدمته محطة تي.آر.تي وولد التلفزيونية التي تديرها الدولة التركية.

وقالت ديلي صباح "تنتشر قناة الجزيرة الإنكليزية دعاية معادية لتركي. تحت زريعة الصحافة المستقلة والموضوعية، استسلمت الشبكة للتحيز والأخبار المزييفة لتضويس الإرهابيين المعروفين والهاربين من القانون على